أثر الدلالة فى لزوم الفعل و تعديته

للدكتور : إبراهيم جميل محمد إبراهيم
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة
فرع الفيوم

مقدمة:

الفعل قسم من أقسام الكلم مقابل للأسماء والحروف ، وللفعل من الأهمية فى الدراسات النحوية ، يبين ذلك كونه عمدة فى العمل ، وقياس المصدر وغيره من الأسماء العاملة عليه .

وللفعل دلالات متعددة من جهات مختلفة ، عمدها ثلاثة ، هى :-

١- **اللفظ** : ويدل على المعنى الخاص الذى تحمله حروف الفعل ولفظه ، وهذه الدلالة هى الحدث المعين .

٢- **الاقتضاء واللزوم** ، وذلك أن الفعل يقتضى فاعلاً ، أو فاعلاً ومفعولاً إذا كان متعديًا ، إلى غير ذلك من المعمولات ، وهذا من مقتضيات الحدث ولوازمه .

٣- **الصيغة أو البنية أو الهيئة** ، ودلالتها الأصلية هى الزمن ، وقد تدل الصيغة على غير ذلك كالتكثير والمفاعلة وغيرهما .

قال ابن جنى : " ...جميع الأفعال ففى كل واحد منها الأدلة الثلاثة ، ألا ترى إلى " قام" ودلالة لفظه على مصدره ، ودلالة بنائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله" (١)

ووقوع الفعل من الفاعل على حد سواء ، فالفعل " ضرب" " يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل ، مجملا غير مفصل ، فقولك : ضرب

---

١ - الخصائص ٣ / ٩٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

زيد ، وضرب عمرو ، وضرب جعفر ونحو ذلك شرع سواء ، وليس لضرب بأحد هؤلاء ، ولا غيرهم خصوص ليس له بصاحبه ، كما يخص بالضرب دون غيره من الأحداث ، وبالماضى دون غيره من الأبنية ، لو كنت إنما تستفيد الفاعل من لفظ " ضرب" لا معناه للزمك إذا قلت : " قام" أن تختلف دلالتها على الفاعل لاختلاف لفظيهما ، كما اختلفت دلالتهما على الحدث لاختلاف لفظيهما ، وليس الأمر فى هذا كذلك ، بل دلالة " ضرب" على الفاعل كدلالة : قام ، وقعد ، وأكل ، وشرب ، وانطلق ، واستخرج ، عليه لا فرق بين جميع ذلك" (٢) .

فكل فعل من الأفعال " يحتاج إلى الفاعل حاجة واحدة ، وهو استقلال به ، وانتسابه إليه ، وحدوثه عنه ، أو كونه بمنزلة الحادث عنه" (٣) .

هذه هى دلالات الفعل الأساسية : دلالة اللفظ على الحدث والمعنى ودلالة المعنى على الفاعل وغيره من المعمولات واقتضاؤه له ، ودلالة البنية على الزمان .

وقد يفيد الفعل غير هذه الدلالات مثل الفعل " قطّع" و " كسّر" فنفس اللفظ ها هنا يفيد معنى الحدث ، وصورته تفيد شيئين : أحدهما الماضى ، والآخر تكثير الفعل ، كما أن " ضارب" يفيد بلفظه الحدث ، وببنائه الماضى وكون الفعل من اثنين ، وبمعناه على أن له فاعلاً ، فتلك أربعة معان" (٤) .

وبذلك نرى أن دلالة اللفظ على الحدث ثابتة لا تتغير ، وكذلك دلالة المعنى على الفاعل ، ودلالة الصيغة على الزمن كل هذه الدلالات ثابتة لا تتغير ، وإنما الذى يتغير هو الدلالات الأخرى للبنية ، كدلالتها على التكثير أو المفاعلة ... إلخ دلالات البنية ، لذلك فإن الدلالة التى يعنيها البحث هنا هى دلالة الصيغة ، فإن هذه الدلالة هى التى تؤثر فى لزوم الفعل وتعديته فمثلاً صيغة " فعل" فى نحو " جلس" و " قعد" و " سار" لازمة ، فإذا غيرت البنية

---

٢ - الخصائص ٣ / ٩٨ .
٣ - السابق ٣ / ٩٩ .
٤ - السابق ٣ / ١٠١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بإضافة الهمزة إليها فتصير " أفعل" ، أو بإضافة ألف المفاعلة فتصير " فاعل" أو تضعيف العين فتصير " فعّل" فإن ذلك يؤدى إلى تعدية الفعل فيقال : أجلست زيدًا وقعّدته وسايرته ، وقد تؤثر دلالة اللفظ فى اللزوم والتعدية ، وذلك إذا ضمن معنى فعل آخر ، وحمل دلالته ، فإنه يعامل معاملته من حيث اللزوم والتعدى ، وهذا ما سيكشف عنه مساق البحث إن شاء الله تعالى .

تمهيد :

الأفعال من حيث لزومها وتعديها نوعان : لازم ومتعد ، قال ابن السراج فى تقسيم الأفعال إلى هذين الضربين : " ضرب فيها يلاقى شيئا ويؤثر فيه ، وضرب منه لا يلاقى شيئا ولا يؤثر فيه، فسمى الملاقى متعديا ، وما لا يلاقى غير متعد" (٥)

فالفعل المتعدى هو الذى يقتضى حدثه ما يؤثر فيه أو يقع عليه ، واللازم مالا يقتضى ذلك، بل يكتفى بما هو قائم به حقيقة أوما هو متعلق به ، وهو الفاعل . ثم يمثل لكل ضرب من هذين الضربين بقوله : " فأما الفعل الذى هو غير متعد فهو الذى لم يلاق مصدره مفعولا نحو : قام واحمر وطال ... وأما الفعل الذى يتعدى فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها ، وما أشبه ذلك من أفعال النفس وأفعال الحواس " (٦) .

والفعل المتعدى لا يتم معناه إلا بالمفعول به ، قال : " ولا تتم هذه الأفعال المتعدية ولا توجد إلا بوجود المفعول ؛ لأنك إن قلت : ذكرت ، ولم يكن مذكور فهو محال ، وكذلك اشتهيت وما أشبهه" (٧) .

وللزوم الفعل وتعديه صلة وثيقة بدلالة الفعل ؛ حيث إن عمل الفعل إحدى دلالاته ، وهى دلالة الاقتضاء ، أى : ما يقتضيه الحدث من فاعل يقوم

٥- الأصول ١/ ١٦٩ .
٦- السابق ١/ ١٧٠ .
٧- السابق ١/ ١٧١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

به ، ومفعول يقع عليه ، وهكذا ، فالفعل اللازم تكون دلالة الاقتضاء فيه قاصرة حيث لا يقتضى حدثه مفعولا به ، والفعل المتعدى تكون هذه الدلالة فيه ممتدة ، حيث لا يقتصر الفعل على فاعله ، بل يمتد إلى مفعول به واحد أو أكثر ، ووسائل تعدية الفعل أو لزومه تؤثر فى توسيع دلالة الاقتضاء أو تضييقها ، فتحويل اللازم إلى متعد يؤدى إلى توسيع دلالته ، وحدوث تغيير فى التركيب حيث يتحول الفاعل مفعولا به ، ففى نحو : ذهب محمد ، الفاعل (محمد) ، فإذا دخلت همزة التعدية على الفعل قيل : أذهبت محمدًا ، فصار الفاعل (محمد) مفعولا به . وهكذا .

وكذلك تحويل الفعل من التعدى إلى اللزوم يؤدى إلى تضييق دلالة الاقتضاء فيتحول المفعول به فاعلا ، فنحو : كسرت الزجاج ، المفعول به (الزجاج) ، فإذا صار الفعل لازما – بالمطاوعة مثلا – قيل : انكسر الزجاج ، صار (الزجاج) فاعلا ، وليس الأمر مقتصرا على التغيير الحادث فى دلالة الاقتضاء بتوسيعها أو تضييقها بل هناك دلالات خاصة تؤثر فى لزوم الفعل وتعديته ، مثل تضمين المتعدى معنى فعل لازم والعكس ، وغير ذلك مما سيكشف مساق البحث عنه ، وهكذا تتجلى علاقة اللزوم والتعدى بالدلالة ، لذا أردت بحث هذا الموضوع لتبيان تلك العلاقة التى تجمعها .

وللفعل اللازم أبنية وأوزان ودلالات خاصة ، أو علامات محددة ، ولتعديته وسائل متعددة ، سوف يتناول البحث ذلك بشىء من التفصيل ، بادئا بدراسة علامات الفعل اللازم وعلاقتها بالدلالة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علامات الفعل اللازم و علاقتها بالدلالة

الفعل اللازم حظى " بعناية النحاة والصرفيين واللغويين ، فاستقرءوه فى كلام العرب ، وفى كلام الله عز وجل ، ووضعوا له علامات لفظية وأخرى معنوية" (٨) .

هذه العلامات اللفظية والمعنوية أوصلها ابن هشام إلى عشرين علامة (٩) ، إلا أن فى ذكره لبعض هذه العلامات تكرارًا ؛ حيث ذكر وزن " فُعُل" بضم العين - مثلا - عند ذكره لأكثر من علامة كما أن فيها تشقيقا وتكريرا للعلامة الواحدة إلى عدة علامات ، ومن الممكن تقسيم هذه العلامات إلى قسمين :

١- ما يرجع إلى البنية والدلالة .

٢- ما يرجع إلى الدلالة فقط .

وهذا حديث عن كل قسم على حدة :

القسم الأول : ما يرجع إلى البنية والدلالة :

يكون الفعل لازما إذا كان على صيغة معينة دالة دلالة معينة ، فيكون لزوم الفعل بتأثير البنية أو الوزن والدلالة مجتمعتين ، فالأثر الفاعل فى هذا اللزوم لمجموع البنية المعينة والدلالة المعينة ، وليس لإحداهما منفردة ، و يشمل ذلك :

أولا : صيغة (فَعُل) :

أى : أن يكون الفعل على وزن " **فَعُل**" - بضم العين - وتنقسم الأفعال التى على وزن " **فَعُل**" قسمين : **أولهما:** أن يكون هذا الوزن أصليا ،

٨- انظر : تحقيقات وتنبيهات حول التعدى واللزوم . د . محمد المختار محمد المهدى ص ٢٥ ، ٢٦ .

٩- مغنى اللبيب ٢ ، ١١٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نحو : ظَرُفَ ، وشَرُفَ ، والعلة فى ذلك أن هذا الوزن " وقف على أفعال السجايا وما أشبهها ، مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه"(١٠) .

وهذا هو الجانب الدلالى فى هذه العلامة ، فلزوم الفعل هنا متوقف على أمرين : وزن " فَعُلَ" ، والدلالة على السجايا والطباع وهيئات الجسم فى ذاته مما لا يقتضى أكثر من فاعله ، قال ابن السراج : " الأفعال التى لا تتعدى هى ما كان منها خلقة أو حركة للجسم فى ذاته وهيئة له ، أو فعلا من أفعال النفس غير متشبث بشىء خارج عنها" (١١) .

وثانيهما : أن يكون الفعل محولا إلى وزن " فَعُل" لإفادة المبالغة والتعجب والدلالة على أن معناه صار كالغريزة فى صاحبه(١٢) ، نحو : ضرُب وفهُم ، فالفعلان " ضرَب" و " فهَم" بفتح العين متعديان ، فإذا ضمت العين منهما وحولا إلى " فَعُل" للدلالة على المبالغة فى نسبة الفعل إلى الفاعل كأنه صار غريزة فيه، ولإفادة التعجب من الحدث ، صار الفعل لازما ، قال ابن هشام : " يتحول المتعدى قاصرًا إذا حول وزنه إلى " فَعُلَ" لغرض المبالغة وللتعجب نحو " ضرُب الرجل وفهُم ، بمعنى : ما أضربه وأفهمه" (١٣) .

فقد اجتمع فى هذه العلامة أمران ، تحويل صيغة الفعل وتعديل بنيته وهيئته بضم عينه ، وإفادةالمبالغة والتعجب ، ومن هنا يتجلى أثر الدلالة واضحا مع تحويل البنية فى جعل الفعل المتعدى لازمًا ، كما ظهر أثر الدلالة فى لزوم الأفعال التى وزنها الأصلى " فَعُل" دون تعديل لبنيتها ؛ حيث إن هذه البنية الأصلية دالة على السجايا والطباع ، وتحويل البنية إليها دال على المبالغة والتعجب .

١٠- انظر: مغنى اللبيب ٢ / ١١٥، وراجع : الكافية الشافية لابن مالك ٢ /٦٣٠، ٦٣١، والتوطئة للشلوبين ١٩٣ .

١١ - الأصول ١ / ١٦٩ .

١٢- شذا العرف صـ٢٣ ، وتهذيب التوضيح صـ٢٢ .

١٣- مغنى اللبيب ٢ / ١١٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيا : صيغة " فَعِل "

بفتح العين وكسرها – والوصف منهما على وزن " فعيل" فإذا كانت بنية الفعل " فَعَل" – بفتح العين – أو " فَعِل" بكسرها – والوصف منهما على وزن " فعيل" كان الفعل لازما ، نحو " ذل فهو ذليل ، وقوى فهو قوىّ ، ويكون الوصف على وزن " فعيل" يمثل جانب الدلالة فى هذه العلامة ، حيث إن الوصف على هذه الصيغة يدل على ثبوت نسبة الفعل إلى الفاعل دون دلالة على تجدد وحدوث ، وهذا الوصف الثابت لصاحبه قريب من أفعال السجايا والطباع ، قال بعض الباحثين : " ذلك أن ورود الوصف على هذه الصيغة يدلنا على ما تفيده الصفة المشبهة من ثبوت الوصف لصاحبه ، واستمراره دون تجدد أو حدوث وهو ما يقرب من معنى السجايا " (١٤) .

ثالثاً : وزن " أفعل " دالا على الصيرورة (١٥) :

وذلك أن يكون الفعل على وزن " أفعل" بمعنى صار ذا كذا ، نحو : أغد البعير ، وأحصد الزرع ، إذا صارا ذوى غدة وحصاد .

فالصيرورة هنا دالة على معنى فى الفاعل نفسه ، وليس المعنى أن شيئا صير الفاعل ، لذلك لم يتحول الفعل من اللزوم إلى التعدى ، بل ظل الفعل لازما ، أى أن دلالة الاقتضاء ظلت مقتصرة على الفاعل فقط .

رابعاً : وزن " استفعل " دالا على التحول :

وذلك أن يكون الفعل على وزن " استفعل" دالا على الصيرورة والتحول حقيقة نحو : استحجر الطين ، واستحصن المهر ، أى : صار الطين حجرًا،والمهر حصانا،أو مجازًا نحو المثل: "إن البغاث بأرضنا يستنسر"(١٦) ، أى يصير كالنسر فى القوة .فلابد من اجتماع البنية مع الدلالة المعينة حتى

---

١٤ – تحقيقات وتنبيهات حول التعدى واللزوم صـ٢٦ ، ٢٧ .

١٥ – انظر : مغنى اللبيب ٢ / ١١٦ .

١٦– السابق ٢ / ١١٦ . والبغاث طائر ضعيف . راجع : شذا العرف صـ٣٢ ، وتهذيب التوضيح صـ٣٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يكون الفعل لازما ، فليس الأثر في لزوم الفعل راجعا إلى البنية وحدها ، ولا إلى الدلالة وحدها ، بل لابد من مجموعهما .

خامساً : المطاوعة :

معنى المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على أثر ، ويدل الفعل الآخر على قبول فاعله لذلك الأثر (١٧) والمطاوعة من دلالات البنية ، حيث إن بنية الفعل المطاوع تتغير عن بنية الفعل المطاوَع ، فإذا كان الفعل متعديا لواحد كان مطاوعه لازما ، والمطاوع لا يلزم وزنا واحدا ، وإنما يشمل أوزانا كثيرة وبنىً متعددة و تنقسم هذه البنى إلى قسمين : ثلاثية و رباعية و كلاهما مزيد ، ومن أمثلة أوزان الثلاثي المزيد : كسرته فانكسر، وأزعجته فانزعج ، وأطلقته فانطلق، وضاعفت الحسنات فتضاعفت، وعلمته فتعلم ، وثلمته فثلم ، وباعدته فتباعد ، وعدلت الرمح فاعتدل ، وأصفقته فانتصف ، وجمعت فاجتمع .

القسم الثاني من أوزان الأفعال التي تكون لازمة بتأثير البنية ودلالة المطاوعة مجتمعتين أن يكون رباعيا مزيدا فيه بحرف أو بحرفين ، ويشمل تلك البنى الآتية : تفعلل ، نحو : تدحرج ، مزيد بالتاء من أوله .

وافعللّ ، نحو : اقشعر ، واطمأن ، مزيد بالهمزة وتضعيف اللام .

وافعنلل ، بإصالة اللامين ، نحو : احرنجم ، بمعنى : اجتمع ، أو بزيادة إحدى اللامين ، نحو : اقعنسس الجمل إذا أبى أن ينقاد .

وافوعلّ ، نحو : اكوهد الفرخ ، إذا ارتعد .

وافعللى نحو : احرنبى الديك ، إذا انتفش (١٨) .

وهذان الوزنان ملحقان بـ"افعلّ و"افعنلل"(١٩)؛ حيث إن الوزن الأول يدل على المبالغة ، والثاني على المطاوعة .

١٧- مغني اللبيب ٢ / ١١٦ .
١٨- مغني اللبيب ٢ / ١١٦ .
١٩ - شرح ابن عقيل ٤ / ٢٦١ ، وتحقيقات وتنبيهات حول التعدي واللزوم ص ٢٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهذه الأوزان تعطى معنى المطاوعة للحدث ، فـ " تفعلل" مطاوع " فعلل" وكذلك " افعنلل" نحو : دحرجته فتدحرج ، ونحو : حرجم الراعى إبله - أى رد بعضها على بعض ، يعنى جمعها - فاحرنجمت ، أى : اجتمعت .

فليس الأثر للبنية وحدها ، وإنما للبنية والدلالة معا ؛ حيث إن " فعلل" متعد لواحد ، وهذه الأوزان مطاوعة له ، فتنقص عنه درجة فتكون لازمة .

وأما بنية " افعلل" فهى دالة على المبالغة ، نحو : اشمعل فى مشيه واشماز ، واطمأن ، واقشعر(٢٠) .

مما سبق يعلم أن المطاوع ينقص درجة عن المطاوَع (٢١) .

فالتأثير فى لزوم الفعل هنا لمجموع تغيير بنية الفعل وصيغته مع دلالة تلك البنية على المطاوعة .

هذه هى أسباب لزوم الفعل التى كان الأثر فيها للبنية والدلالة معًا .

القسم الثانى : ما يرجع إلى الدلالة :

ويعنى هذا أن يكون الأثر الفاعل فى لزوم الفعل هو الدلالة فقط دون أى تغيير فى البنية أو أثر لها ، فالبنية فى هذا القسم لا يكون لها أثر حيث لا يحدث فيها تعديل وإنما دلالة تلك البنية على معنى معين هى التى تؤثر فى لزوم الفعل ، ويشمل ذلك أمرين :

الأول : التضمين :

ويعنى ذلك تضمين الفعل المتعدى معنى فعل لازم فيلزم لزومه وتنتقص دلالة الاقتضاء، فبعد أن كانت شاملة الفاعل والمفعول به، تصبح قاصرة على الفاعل فقط ومن أمثلة ذلك : قوله تعالى: (ولا تعد عيناك عنهم)(٢٢)

---

٢٠ - شرح ابن عقيل : ٤ / ٢٦٥ .

٢١- مغنى اللبيب ٢ / ١١٦ . لذلك فإن نحو : استخبرته الخبر فأخبرنى الخبر ، واستفهمته الحديث فأفهمنى الحديث ، واستعطيته الدرهم فأعطانى الدرهم ، واستفتيته فأفتانى ، واستنصحته فنصحنى ، ليس من باب المطاوعة لأنه لا يدل على التأثير والتأثر ، بل ذلك من باب الطلب والإباحة .

٢٢- من الآية ٢٨ من سورة الكهف .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقوله : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) (٢٣) ، وقوله : (أذاعوا به) (٢٤)
وقوله :(وأصلح لى فى ذريتى)(٢٥) ،وقوله:(لا يسمعون إلى الملأ الأعلى)(٢٦)
ونحو : سمع الله لمن حمده ، ونحو قول الشاعر :

يجرح فى عراقيبها نصلى (٢٧)

فكل شاهد مما سبق يشتمل على فعل متعد فى الأصل ، هذا الفعل تضمن معنى فعل لازم ، فأصبحت دلالته مزدوجة ، فضارع الفعل المضمن فى لزومه ؛ ليدل هذا اللزوم على التضمين ، فالذى أثر في الفعل هنا وجعله لازما هو الدلالة التى تضمنها دون تأثير لبنيته ، فالفعل " تعد" فى الآية الأولى تضمن معنى الفعل " تنبو" (٢٨) وأصبح المعنى " لا يجاوزهم نظرك إلى غيرهم ، وتعديته بـ " عن" لتضمينه معنى " نبا" يقال : نبت وعلت عنه عينه ، اقتحمته ولم تعلق به ، والغرض فى هذا إعطاء معنيين ، أى : لا تقتحمهم عيناك متجاوزتين إلى غيرهم" (٢٩) .

وفى الشاهد الثانى : تضمن الفعل " يخالفون" معنى"يخرجون" (٣٠) لذلك صار لازما وتعدى بـ "عن" بعد أن كان متعديا بنفسه ، وصار المعنى : يخالفون أمره بالخروج عنه ، أو أنه تضمن معنى " يعرضون" و " يصدون" قال البيضاوى : " يخالفون أمره بترك مقتضاه، ويذهبون سمتا خلاف سمته ، و "عن" لتضمنه معنى الإعراض ، أو يصدون عن أمره دون المؤمنين، من : خالفه عن الأمر إذا صدعنه " (٣١) والفعل " أذاعوا" فى الآية الثالثة ضمن

٢٣- من الآية ٦٣ من سورة النور .
٢٤ - من الآية ٨٣ من سورة النساء .
٢٥- من الآية ١٥ من سورة الأحقاف .
٢٦- من الآية ٨ من سورة الصافات .
٢٧- انظر البيت فى : مغنى اللبيب ٢ / ١١٦ ، وتفسير البيضاوى ٦٦٧ .
٢٨- مغنى اللبيب ٢ / ١٦ .
٢٩- تفسير البيضاوى ٣٩١ .
٣٠ - مغنى اللبيب ٢ / ١١٦ .
٣١- تفسير البيضاوى ٤٧٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

معنى الفعل اللازم " تحدثوا " (٣٢) فلزم لزومه، قال البيضاوى: " الباء مزيدة ، أو لتضمن الإذاعة معنى التحدث " (٣٣) .

والفعل " أصلح " تضمن معنى الفعل اللازم " بارك " (٣٤) فلزم لزومه ؛ لذلك احتاج إلى حرف الجر " فى " بعد أن كان متعديا بنفسه والفعل " يسمعون " تضمن معنى الفعل اللازم " يصغون " (٣٥) لذلك لزم لزومه .

وكذلك الفعل " سمع " تضمن معنى الفعل اللازم " استجاب " (٣٦) فلزم لزومه واحتاج إلى حرف الجر اللام ، والفعل " يجرح " تضمن معنى الفعل اللازم " يعبث " (٣٧) فلزم لزومه وتعدى بحرف الجر " فى " وتقلصت دلالة الاقتضاء لتصبح قاصرة على الفاعل فقط دون المفعول به فى هذه الأمثلة ونحوها،والأثر فى ذلك للدلالة فقط دون حدوث أى تأثير أو تغيير فى البنية ، ونلاحظ أن الأفعال فى هذه الأمثلة لزمت حرف الجر الذى تتعدى به الأفعال المضمَّنُ معناها ليكون ذلك قرينة على التضمين .

الثانى : أن يدل الفعل على معنى متعلق بالفاعل فقط دون حاجة إلى المفعول به ، فحركات الجسم فى ذاته وهيئاته وأفعال النفس التى لا تتعلق بشىء خارج عنها أفعالها لازمة غير متعدية ، والأثر الفاعل فى هذا اللزوم هو تلك الدلالات دون تأثير للبنية أو الصيغة ؛ حيث إن ذلك لا يقتصر على صيغة معينة ، بل يشمل صيغا متعددة ، فمن ذلك : دلالة الفعل على عَرَض نحو : فرح وبطر وأشر وحزن وكسل ، أو دنس نحو : أجنب ، أو لون نحو : احمر واخضر وأدم واحمار واسواد ، أو حلية نحو : دعج وكحل وشنب وسمن وهزل (٣٨) ، وهذه الدلالات متعلقة بالفاعل غير متعدية إلى شىء خارج عن

---

٣٢ - مغنى اللبيب ٢ / ١١٦ .
٣٣- تفسير البيضاوى ١٢٠ .
٣٤- مغنى اللبيب ٢/ ١١٦ .
٣٥ - السابق ٢ / ١١٦ .
٣٦- السابق ٢ / ١١٦ .
٣٧- السابق ٢ / ١١٦ .
٣٨- مغنى اللبيب ٢ / ١١٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفاعل ، ولم تقتصر هذه الدلالات على صيغة معينة ، وإنما امتدت لتشمل صيغا وأبنية متعددة ثلاثية (فعل) بكسر العين ، وغير ثلاثية (أفعل) و(افعلّ) و (افعالّ) ؛ لذلك ذهب البحث إلى أن الأثر في هذه العلامة الدلالة وليس البنية .

هذه هي علامات الأفعال اللازمة وخصائصها ، وقد ظهر أثر الدلالة في لزوم الأفعال واضحا جليا ؛ حيث إن الدلالة لها أثر بالغ في لزوم الأفعال ، فإما أن يكون الأثر لها منفردة ، وإما أن يكون لها مجتمعة مع البنية والهيئة الخاصة .

وهذه الأفعال اللازمة قد تصير متعدية بوسائل معينة للدلالة أثر واضح وقوي فيها ، وهذا هو الموضوع التالي .

تعدية اللازم وأثر الدلالة فيه

توجد وسائل تجعل الفعل اللازم متعديا ، أي تحوله من اللزوم إلى التعدي فيتبع ذلك توسيع دلالته ، فبعد أن كان عمله مقتصرا على رفع الفاعل دون حاجة إلى المفعول به ، بل كان معناه يتم ويعقل دون توقف على المفعول به ، فبهذه الوسائل يصير محتاجا إلى المفعول به ، وتتوقف عقليته على المفعول به ولا يتم معناه إلا به ، وهذا توسيع لدلالة الاقتضاء واللزوم - أيضا - التي هي من مقتضيات الحدث ولوازمه ، فبعد أن كانت هذه الدلالة قاصرة على الفاعل ، أصبحت ممتدة لتشمل المفعول به أيضا ، قال ابن الحاجب : "ثم ألفاظ تزاد على الفعل فيصير بها في المعنى متوقفا عقليته على أمر لم يكن قبل ذلك" (٣٩) .

وقد ذكر ابن هشام سبعة (٤٠) من وسائل تعدية الفعل اللازم ، هذه الأمور السبعة الطابع الغالب فيها هو الدلالة والبنية ، ولا تؤثر البنية منفردة

---

٣٩ - الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ٥٠ .

٤٠ - اقتصر الزمخشري في المفصل على ثلاثة فقط هي : الهمزة وتضعيف العين وحرف الجر ؛ انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٧ ، ٦٥ والإيضاح ٢/ ٥٠، ٥١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في تعدية اللازم ، بل لابد أن تشترك الدلالة معها ، في حين أنه قد تؤثر الدلالة منفردة دون تغيير أو تعديل في البنية أو أثر لها ، ومن هنا يمكن أن نقسم هذه الوسائل السبعة قسمين :

أولها : التعدية بتأثير البنية والدلالة .

ثانيها : التعدية بتأثير الدلالة فقط .

وهذا عرض مفصل لكل قسم من هذين القسمين على حدة :

القسم الأول : التعدية بتأثير البنية والدلالة :

يؤثر تغيير بنية الفعل مع اعتبار دلالة معينة في الفعل اللازم فيجعله متعديا ، وهذا التعديل في البنية قد يكون بإضافة حرف أو أكثر إلى الصيغة أو البنية ، وقد يكون بتحويل حركة عين الفعل فتتغير البنية فيتعدى اللازم .

أولا : التعدية بإضافة حرف أو أكثر إلى البنية :

إذا أضيفت حروف معينة إلى بنية الفعل فإنه يتحول من اللزوم إلى التعدى بشرط وجود دلالة معينة مع هذا التغير في البنية والصيغة، ويشمل ذلك:

١- **همزة التعدية (همزة أفعل)** (٤١) : نحو : (أذهبتم طيباتكم) (٤٢) . ونحو : (ربنا أمتنا اثنتين) (٤٣) . ونحو : (والله أنبتكم من الأرض نباتا . ثم يعيدكم فيها ويخرجكم إخراجا) (٤٤) .

فالأفعال : " أذهب - أمات - أنبت - أخرج" أصبحت متعدية إلى مفعول واحد بعد أن أضيف إليها الهمزة ، فتغيرت بنيتها من وزن " فَعَلَ" إلى " أفعل"، وبعد أن كان حدثها لا يحتاج إلى متعلق يقع عليه أثره ، أصبح يقتضى هذا المتعلق وهو المفعول به ، فنحو : ذهب زيد ومات فلان ونبت الزرع وخرج المسافر ، الأفعال قاصرة مكتفية بفاعلها القائم بها حقيقة أو الذى تعلق معناها به - كما في المثال الثانى ، فإذا أضيفت الهمزة

٤١- انظر : مغنى اللبيب ٢ / ١١٧ .

٤٢- من الآية ٢٠ من سورة الأحقاف .

٤٣ - من الآية ١١ من سورة غافر .

٤٤- الآيتان ١٧ ، ١٨ من سورة نوح .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قول : أذهبت زيدًا وأماته الله ، وأنبت الله الزرع ، وأخرجت المسافر ،
أصبحت الأفعال متعدية حيث صار الفاعل مفعولا به ، وهذا من توسيع دلالة
الاقتضاء واللزوم بحيث تشمل المفعول به بجانب الفاعل ، وليست هذه هي
الدلالة الوحيدة المعتبرة في تعدية الفعل اللازم بهذه الوسيلة ، بل لابد من
دلالة الفعل بعد تعديل بنيته بإضافة الهمزة على معنى التصييرمع بقاء الدلالة
الأصلية التي يدل عليها لفظ الفعل ، قال ابن الحاجب : " ليس يعني أن هذه
الألفاظ باعتبار لفظها توجب أن يكون الفعل متعديا ، بل لابد من اعتبار معنى
التصيير وغيره ، فالتي للتصيير هي التي تكون للتعدية" (٤٥) .

فإذا لم تكسب الهمزة معنى التصيير وتضفه إلى دلالة الفعل الأصلية
لم تؤثر في تعدية الفعل ، قال ابن الحاجب : " ألا ترى أنك تقول : أكب زيد
ولا يوجب ذلك تعدية" (٤٦) .

فلابد من اجتماع ثلاثة أمور :

أولها : تغيير بنية الفعل بإضافة الهمزة إليه .

وثانيها : إفادة البنية الجديدة دلالة التصيير .

وثالثها : بقاء الدلالة الأصلية للفعل تلك الدلالة هي دلالة لفظ
وحروفه . فإذا اجتمعت هذه الأمور الثلاثة تحول الفعل من
اللزوم إلى التعدي ، واتسعت بذلك دلالة الاقتضاء لتشمل
المفعول به بعد أن كانت قاصرة على الفاعل فقط .

٢- **ألف المفاعلة** : " تقول في (جلس زيد ومشى وسار) : جالست زيدًا ،
وماشيت زيدًا ، وسايرته" (٤٧) .

فهذه الألف أحدثت تغييرًا في بنية الفعل فنقلته من وزن (فَعَلَ) إلى
وزن " فاعَلَ" ، وترتب على ذلك أن الفعل صار متعديا بعد أن كان لازما ،

٤٥- الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٥٠ .
٤٦- الإيضاح ٢ / ٥٠ .
٤٧- مغني اللبيب ٢ / ١١٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا توسيع لدلالة الاقتضاء واللزوم وتمديد لها ، فبعد أن كانت هذه الدلالة قاصرة على الفاعل ، امتدت لتشمل المفعول به أيضا ، وليست هذه هى الدلالة الوحيدة التى تفيدها الألف ، بل إنها تضيف إلى دلالة الفعل دلالة المفاعلة ، ودلالة المفاعلة من دلالات البنية ، ومعنى المفاعلة وقوع الحدث من اثنين بدرجة واحدة ، أى المساواة فى الفعل ، فكل منهما يفعل مثل فعل الآخر ، قال ابن السراج : " أما قولك : فارقته وقاطعته وباريته وتاركته ، فإنما معناه : فعلت كما يفعل ، وساويت بين الفعلين ، والمساواة إنما تعلم بالتلاقى،و" تركتك" فى معنى " تاركتك" لأن كل شىء تركته فقد تركك"(٤٨) . هذا هو معنى المفاعلة،فمعنى جالست زيدًا :ساويته وضارعته فى الجلوس... وهكذا فألف المفاعلة أحدثت فى الفعل : تغيير بنيته وصيغته وهيئته وإضافة معنى المفاعلة إلى دلالة الفعل – وهذا المعنى من دلالات البنية – وتوسيع دلالة الاقتضاء لتشمل المفعول به بعد أن كانت مقتصرة على الفاعل ، أى أن الفعل صار متعديا بعد أن كان لازما .

٣- **تضعيف العين** : تقول فى (فرح زيد) فرحته ، ومنه : (قد أفلح من زكاها) (٤٩) . ونحو (هو الذى يسيركم) (٥٠) .

فالأفعال : " فرح – زكا – سار " أفعال لازمة ، دلالة الاقتضاء فيها قاصرة على الفاعل فقط ، فإذا ضعفت عينها ، أى غيرت بنيتها بتكرير عينها ، أدى ذلك إلى توسيع دلالة الاقتضاء فيها وامتدادها لتشمل المفعول به ، ويعنى ذلك أن حدثها يصير محتاجا إلى من يقع عليه ويؤثر فيه ، فتصبح : فرحت زيدًا ، وزكيت النفس ، وسيرت زيدًا ، فصار الفاعل مفعولا به ، وليست هذه الدلالة هى الوحيدة المعتبرة فى تعدية الفعل بهذه الوسيلة ، بل لابد من دلالة الفعل على التصيير مع بقاء معناه الأصلى الذى يدل عليه لفظه وحروفه ، قال ابن الحاجب : " تقول : ... موّتّ المال ، ولا يكون ذلك تعدية ... وأما إذا كان

٤٨- الأصول لابن السراج ١ / ١٧٠ .
٤٩- من الآية ٩ من سورة الشمس .
٥٠- من الآية ١٢ من سورة يونس .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

معناها التصيير كانت للتعدية ... والتصيير لا يعقل إلا بمتعلق هو مصير ، فمهما وجد معنى التصيير اقتضى ذلك ، وبقى الفعل على ما كان عليه قبل ذلك" (٥١)

فإلى جانب تغير البنية لابد من معنى التصيير والدلالة على هذا المعنى ، فهنا لابد من اجتماع ثلاثة أمور حتى تتسع دلالة الاقتضاء ويقتضى الحدث المفعول به :

أولها : تغير البنية والصيغة بتضعيف عين الفعل .

وثانيها : إفادة البنية الجديدة دلالة التصيير .

وثالثها بقاء الدلالة الأصلية للفعل، ومعناه الذى يحمله لفظه ويدل عليه عروة

فإذا اجتمعت هذه الثلاثة اقتضى الفعل المفعول به ، واتسعت دلالة الاقتضاء لتشمل المفعول به إلى جانب الفاعل ، وأصبح معنى الفعل أو الحدث لا يتم إلا بالمفعول به .

٤- صوغ الفعل على وزن " استفعل " للدلالة على أحد معنيين :(٥٢)

أولهما : الطلب : نحو : استخرجت المال ، بمعنى : طلبت إخراجه ، فالفعل " خرج" لازم ، فلما صيغ على وزن " استفعل" دالا على الطلب صار متعديا إلى المفعول به (المال) .

٥١- الإيضاح ٢ / ٥٠ - ٥١ .

٥٢- انظر : المغنى ٢ / ١١٧ .

قال ابن هشام : " وقد يقل تو المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو : استكتبته الكتاب استغفرت الله الذنب ، وإنما جاز : استغفرت الله من الذنب ؛ لتضمنه معنى " استتبت" ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك ، وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور ، وأما قول أكثرهم : إن " استغفر" من باب " اختار" فمردود" . المغنى ٢ / ١١٧ . وهذا مناقض لقوله فى شرح الشذور – فى أقسام الفعل : " السادس : ما يتعدى إلى اثنين ، وقسمه قسمين : ... الثانى : ما يتعدى إليهما دائما ، وقسمه ثلاثة أقسام : أحدها : ما ثانى مفعوليه كمفعول " شكر" كأمر واستغفر ، تقول : أمرتك الخير وأمرتك بالخير ... الثانى : استغفر ، قال الشاعر :

أستغفر الله من عمدى ومن خطئى ذنبى ، وكل امرئ لاقاك مؤتزر

وقول الآخر : أستغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل"

انظر : شرح شذور الذهب ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيهما : النسبة إلى الشيء : نحو : استحسنت زيدًا بمعنى : نسبته إلى الحسن ، ونحو : استقبحت الظلم ، أى : نسبته إلى القبح .

فالفعل " حسُن" لازم ، فلما صيغ على وزن " استفعل" دالا على النسبة صار متعديا إلى المفعول به (زيدًا) ، وكذلك الفعل " قبح" لازم ، فلما صيغ على وزن " استفعل" دالأعلى النسبة صار متعديا إلى المفعول به " الظلم" .

فالدلالة قسوم تغيير البنية أو الصيغة فى تعدية الفعل إلى المفعول به ، أى توسيع دلالة الاقتضاء لتشمل المفعول به مع الفاعل بعد أن كان الفعل قاصرًا على الفاعل فقط ، وهذه الدلالة " الطلب" أو " النسبة" من دلالات البنية أو الصيغة ، فتعديل صيغة الفعل بإضافة اللاصقة " الهمزة والسين والتاء هى التى أفادت تلك الدلالة .

هذه هى وسائل التعدية بالحرف ، أى إضافة حرف أو أكثر إلى بنية الفعل وصيغته ، فتتغير البنية والهيئة ، فينتج عن ذلك تحويل الفعل من اللزوم إلى التعدى ، مع ملاحظة دلالة معينة تؤثر فى هذا التحويل ، ولا يكون هذا التحويل بمعزل عن الدلالة ، وهذا التحويل أثر فى دلالات الفعل ؛ حيث عمل على توسيع دلالة الاقتضاء لتضم المفعول به إلى جانب الفاعل .

ثانيا : تحويل حركة العين :

ويعنى ذلك تغيير حركة عين الفعل اللازم أو تحويلها فيصير متعديا ويصحب ذلك دلالة معينة ، فتكون التعدية بتأثير تغيير البنية والصيغة مع الدلالة المعتبرة المعينة التى تصحب هذا التغيير ، ويشمل ذلك :

١ – صيغة " فَعُلَ" :

تتغير ضمة عين " فعل" إلى الفتحة مع الدلالة على الغلبة ، فيصير الفعل بذلك متعديا ، قال ابن هشام :" صوغه على " فعَلت" بالفتح " أفعُل" بالضم لإفادة الغلبة ، تقول : كرمت زيدًا –بالفتح– أى غلبته فى الكرم"(٥٣) .

٥٣– مغنى اللبيب ٢ / ١١٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فصيغة " فعُل" لازمة ، فنحو : كرُم زيد ، الفعل لازم دلالة الاقتضاء فيه قاصرة على الفاعل ، ولا يحتاج إلى المفعول به ، فإذا تحولت الصيغة إلى " فَعَلَ" بفتح العين مع دلالتها على الغلبة صار الفعل متعديا ، واتسعت دلالة الاقتضاء فيه لتشمل المفعول به إلى جانب الفاعل ، نحو : كَرَّمْت زيدًا ، فأنا أكرِمه .

٢- صيغة " فعِل " بكسر العين :

تتحول كسرة العين من صيغة " فَعِلَ" إلى الفتحة مع دلالته على معنى معين فتتحول البنية الجديدة من اللزوم إلى التعدى ، أى إن دلالة الاقتضاء فيه تتسع لتضم المفعول به ، وقد تضم مفعولين إلى جانب الفاعل ومن الأمثلة على ذلك الفعل " كَسِيَ" فإنه فعل لازم وليس متعديًا ،فنحو : كَسِيَ زيد - بوزن " فَرِحَ" - لازم مقتصر على رفع فاعله ، قال الشاعر :

وأن يَعْرَيْنَ إن كَسِيَ الجوارى فتنبو العين عن كرم عجاف (٥٤)

فإذا فتحت العين وتحولت الصيغة إلى "فَعَلَ" صار بمعنى " ستر وغطى" وأصبح متعديا إلى مفعول به واحد .

ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

وأركب فى الروع خيفانة كسا وجهها سعف منتشر (٥٥)

فقوله : " كسا وجهها " بمعنى : غطاه وستره ، وقد حدث أمران : أولهما : تحويل عين الفعل من الكسر إلى الفتح ، والثانى:دلالته على التغطية والستر ، فتغير الدلالة مصاحب لتغير الصيغة .

وإذا دل الفعل " كَسِيَ" بعد تغيير صيغته بتحويل حركة عينه على معنى:أعطى كسوة صار متعديا إلى مفعولين اثنين بعد أن كان لازما ، نحو : كسوت زيدًا جبة ، فالفعل تحولت كسرة عينه إلى الفتح ، ودل على الإعطاء ، فصار متعديا إلى مفعولين هما "زيدًا" و " جبة" ، فقد انتقل الفعل بدلالة

٥٤-مغنى اللبيب ٢ / ١١٩ ،و الخصائص ٢ / ٢٩٢ ، ٣٤٢ .

٥٥ - مغنى اللبيب ٢ / ١١٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإعطاء درجتين فنصب مفعولين ،وبذلك اتسعت دلالة الاقتضاء لتشمل ثلاثة أشياء : الفاعل ، والمفعول به الأول ، والمفعول به الثانى .

ومن الأمثلة على تحويل كسرة عين الفعل اللازم فتحة فيصير متعديا مع التغيير فى الدلالة الفعل " شَتِر" ، فنحو : شَتِرت عينه – بكسر التاء – قاصر بمعنى انقلب جفنها ، ونحو : شتر الله عينه–بفتح التاء – متعد بمعنى : قلبها (٥٦) .

فالحدث فى الفعل " شَتِر" بالكسر – قاصر على الفاعل فقط لذلك فإن معناه " انقلب" ، وبعد تحويل حركة العين إلى الفتح صار متعديا ، وصارت دلالته القلب ، وهذه الدلالة تحتاج إلى متأثر بالحدث ، لذلك اتسعت دلالة الاقتضاء لتشمل المفعول به إلى جانب الفاعل .

هذه هى وسائل التعدية بالحركة مع الدلالة ، فالأثر البارز فى هذه التعدية مجموع أمرين : أولهما تحويل حركة العين ، والثانى : الدلالة المعينة التى تصحب هذا التحويل . وبذلك ينتهى القسم الأول من أقسام وسائل تعدية الفعل اللازم ، وهو التعدية بالبنية والدلالة معا .

القسم الثانى : التعدية بتأثير الدلالة فقط :

ويعنى ذلك أن يكون الأثر الفعال فى تعدية الفعل اللازم هو الدلالة فقط دون أى تغيير فى البنية ، أى أن البنية لا يكون لها أثر فى هذه الوسيلة من وسائل تعدية اللازم ، وهذه الوسيلة الدلالة هى :

التضمين:

ويعنى ذلك تضمين الفعل اللازم معنى فعل متعد ، فيتعدى تعديته . فصيغة الفعل لا يحدث فيها أى تغيير ، وإنما الأثر كله للدلالة ، فالفعل اللازم له دلالة معينة يؤديها لفظه،ثم يضمن دلالة فعل متعد فيصبح مزدوج الدلالة ؛ إذ يحمل دلالته الأصلية التى يدل عليها لفظه وحروفه ويحمل أيضا المعنى

٥٦- انظر : مغنى اللبيب ٢ / ١١٩ ، وراجع : الكتاب ٤/ ٥٧ . وقد قيل : إن ذلك من باب المطاوعة – انظر : مغنى اللبيب ٢ / ١١٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المضمن ، فيؤدى تحميله هذا المعنى استعماله استعمال الفعل الذى تضمن معناه ؛ حتى يكون ذلك قرينة على التضمين ، فيستعمل متعديا بعد أن كان لازما ، والذى دعا إلى ذلك هو الدلالة الجديدة التى تضمنها الفعل ، فيكون الأثر فى هذه التعدية للدلالة فقط دون البنية فمن ذلك قولهم: رحُبتكم الطاعة ، وإن بشرًا طلُع اليمن .

فتضمن الفعلان " رحُب " و " طلُع" معنى " وسع" و " بلغ" لذلك عديا إلى المفعول به . وقالوا : فرقت زيدًا ، وقال تعالى : (سَفِهَ نفسه) (٥٧) لتضمنهما معنى " خاف" و " امتهن" أو " أهلك" .

ومن مميزات التضمين (٥٨) أنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، فيجعل الفعل اللازم متعديا إلى مفعولين ، وذلك إذا ضمن دلالة فعل متعد إلى اثنين (٥٩) ، ولذلك عدى " ألوت" – بقصر الهمزة بمعنى " قصرت" – إلى مفعولين بعد ما كان قاصرًا وذلك فى قولهم : لا آلوك نصحًا ، ولا آلوك جهدًا ، لما ضمن معنى " لا أمنعك" ومنه قوله تعالى : (لا يألونكم خبالا)(٦٠) فتضمين اللازم دلالة فعل متعد إلى واحد يجعله متعديا إلى واحد وتضمينه دلالة فعل متعد إلى مفعولين يجعله متعديا إلى مفعولين ، وهذا أثر للدلالة وحدها دون البنية والصيغة حيث إنها لا تتغير فى هذه الحالة .

ثانياً : حذف حرف الجر توسعا ، قال ابن هشام : " إسقاط الجار توسعا نحو : (ولكن لا تواعدوهن سرًا) (٦١) . أى : على سر ، أى نكاح .

٥٧-من الأية ١٣٠من سورة البقرة،وتمامها :(ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه)

٥٨- راجع فى مميزات التضمين : تحقيقات وتنبيهات حول التعدى واللزوم ٨٩ – ٩٠ .

٥٩-ويجعل المتعدى إلى واحد بنفسه متعديا إلى ثلاثة إذا ضمن دلالةفعل متعد إلى ثلاثة ، ولذلك عدى" أخبر، وحدث وأنبأ ،ونبأ" إلى ثلاثة لما ضمنت معنى" أعلم وأرى بعدما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخربالجار، نحو:(أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم) سورة البقرة ٣٣ ،(نبئونى بعلم) الأنعام ١٤٣ .انظر: مغنى اللبيب ٢٠ / ١١٨ .

٦٠-من الأية ١١٨من سورة آل عمران.وانظر:مغنى اللبيب٢/١١٨،وشرح شذور الذهب٤٥١

٦١- من الأية ٢٣٥ من سورة البقرة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(أعجلتم أمر ربكم) ([٦٢]) أى :عن أمره ؛ (واقعدوا لهم كل مرصد) ([٦٣]) أى : عليه ، وقول الزجاج : إنه ظرف ، رده الفارسى بأنه مختص بالمكان الذى يرصد فيه ، فليس مبهمًا "([٦٤]).وهذا الحذف مقسم إلى ثلاثة أقسام ([٦٥]) :

أولها : سماعى جائز فى السعة .

وثانيها : سماعى خاص بالشعر . **وثالثها** : قياسى .

فالقسم الأول : نحو : نصحته ونصحت له ، وشكرته وشكرت له ، وكلته وكلت له ، ووزنته ووزنت له . قال ابن هشام : " والأكثر ذكر اللام ، نحو : (ونصحت لكم) ([٦٦]) و : (أن اشكر لى) ([٦٧])" ([٦٨])

والقسم الثانى : نحو قول الشاعر :

لَدْنٌ بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ([٦٩])

أى : فى الطريق ، وقد ذهب ابن الطرواة إلى أنه ظرف ، وهذا مردود بأنه غير مبهم ([٧٠])وقول الآخر :

آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله فى القرية السوس ([٧١])

أى : على حب العراق .

والقسم الثالث :مع" أنّ" و"أنْ" و" كى" نحو:(شهد الله أنه لا إلـه إلا هو)([٧٢])

٦٢- من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف .
٦٣- من الآية ٥ من سورة التوبة .
٦٤- مغنى اللبيب ٢ / ١١٨ .
٦٥- السابق ٢ / ١١٨ .
٦٦- من الآية ٧٩ من سورة الأعراف .
٦٧ - من الآية ١٤ من سورة لقمان .
٦٨- أوضح المسالك ٩٤ ، وراجع : شرح التصريح ١ / ٣١٢ .
٦٩-البيت من الكامل ، قائله : ساعدة بن جؤية . انظر : الكتاب ١ / ٣٦ ، ٢١٤ ، وديوان الهذليين ١ / ١٩٠ واللسان (عسل) والمسائل المشكلة للفارسى ٥٤٩ ، والشعر للفارسى ٣٣٨ ، ٤٤٦ ،وشرح الأشمونى ٢ / ٩١ .
٧٠- انظر : مغنى اللبيب ٢ / ١١٨ ، وراجع : أوضح المسالك ٩٤ - ٩٥ .
٧١- انظر : الأصول لابن السراج ١ / ١٧٩ ، وأوضح المسالك ٩٤ ، وشرح المكودى على الألفية ٦٩ ، وشرح الأشمونى ٢ / ٩٠ ، والتصريح ١ / ٣١٢ .
٧٢- من الآية ١٨ من سورة آل عمران .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ونحو: (أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم)(٧٣).ونحو:(كيلا يكون دولة) (٧٤) : بأنه لا إله إلا هو ، ومن أن جاءكم ، ولكيلا -إذا قدرت " كي" مصدرية .

فحذف الجار قياسا لا يكون إلا مع الحروف المصدرية الثلاثة " أنَّ - أنْ - كي" وأما غير المصدرية فلا يحذف الجار قياسا معها بل يتوقف في على السماع ، وإذا كانت " كي" - مثلا - تعليلية ولم تعتبر مصدرية لم يكن هناك جار محذوف مقدر ففي مثل : جئت كي تكرمني ، يجوز أن تكون " كي" مصدرية واللام محذوفة ، والتقدير : لكي تكرمني ، وهذا جانب دلالي في الحذف القياسي لحرف الجر باعتبار أن ذلك وسيلة من وسائل تعدية الفعل اللازم.واختلف في المحل الإعرابي للمصدر المؤول من " أنَّ " أو " أنْ" وصلتهما فذهب أكثر النحويين إلى أنه في محل نصب قياسا على أن الأكثر نصب الأسماء بعد حذف حرف الجر توسعا ، وذهب آخرون إلى أنه في محل جر ، قال ابن هشام : " ومحل" أنَّ و " أنْ" وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل وأكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه ، وجوز سيبويه أن يكون المحل جرا ... ومما يشهد لمدعى الجر قوله تعالى : (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا) (٧٥) . (وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأن ربكم فاعبدون) (٧٦) . أصلها : لا تدعوا مع الله أحدا لأن المساجد لله ، و : فاعبدون لأن هذه أمتكم أمة واحدة ، ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان " أنْ" وصلتها ، لا تقول : أنك فاضل عرفت ، وقول الشاعر :

ومازرت ليلى أنْ تكون حبيبة إلى ، ولادين بها أنا طالبه (٧٧)

٧٣- من الآية ٦٢ من سورة الأعراف .
٧٤- من الآية ٧ من سورة " الحشر" .
٧٥- من الآية ١٨ من سورة الجن .
٧٦ -من الآية ٩٢ من سورة الأنبياء،والآية ٥٢ من سورة المؤمنون في غير راوية حفص
٧٧- انظر البيت في شرح الأشموني ٢ / ٩٢ ، وشرح الشواهد للعيني ٢ / ٩٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رووه بخفض " دين" عطفا على محل " أن تكون" ؛ إذ أصله : لأن تكون" (٧٨) والذى يستخلص من هذين الرأيين أن الغالب أن يكون المصدر المؤول فى محل نصب بناءعلى الغالب فى الأسماء المعربة التى يظهر فيها علامة الإعراب ، ويجوز أن يكون فى محل جر وخاصة عندما يمتنع تقدير النصب ، كما فى الآيتين ، وعندما توجد قرينة ترجح الجر كالعطف على محل المصدر المؤول بالجر ، كما فى البيت .

هذه هى وسائل تعدية الأفعال اللازمة ، وقد بدا أثر البنية والدلالة فيها واضحا ، حيث إن التأثير فى هذه الوسائل قد يكون للبنية والدلالة معا ، وقد يكون للدلالة فقط ، وللدلالة نصيب مع كون الوسيلة حذف حرف الجر – أيضا – حيث إن ذلك يعمل على توسيع دلالة الاقتضاء لتشمل المفعول به مع الفاعل ، كما أن الحذف القياسى لا يكون إلا مع الحروف المصدرية (أنَّ– أنْ – كى) من بين حروف المعانى ، وهذا مراعاة للجانب الدلالى .

٧٨– انظر : مغنى اللبيب ٢ / ١١٨ ، وراجع : أوضح المسالك ٩٥ ، وشرح الشذور ٣٩٢ ، ٣٩٣،وشرح ابن عقيل٢ /١٥٠ –١٥٣،وشرح التصريح ١ / ٣١٢ ، ٣١٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة

كان غرض هذا البحث بيان أثر الدلالة فى لزوم الفعل وتعديته ، و
تناول أسباب لزوم الفعل اللازم ، وكيفيه تحويلة إلى فعل متعد ، والوسا
التى تؤثر فى ذلك ، وخاصة الدلالة ، وقد تناول ذلك من خلال تناول
لعلامات الفعل اللازم ، وقد قسمها قسمين :

الأول : يرجع إلى اجتماع البنية والدلالة .

الثانى : يرجع إلى الدلالة فقط ، كما تناول وسائل تعدية الفعل اللازم
وقسمها قسمين – أيضا :

الأول : يرجع إلى اجتماع البنية والدلالة .

الثانى : يرجع إلى الدلالة فقط .

ومن خلال هذه الدراسة يستطيع البحث رصد النتائج الآتية:

١- وزن (فعُل) الأصلى دال على السجايا والطباع ويختص بالأفعال
اللازمة ، وتحويل البنية إليه دال على المبالغة والتعجب ، ويجعل
المتعدى لازما .

٢- صيغة (فعَل) بفتح العين وكسرها ، التى وصفها على وزن فعيل تشبه
الصفه المشبهة فى الدلالة على ثبوت الوصف لصاحبه دون حدوث أو
تجدد ، وذلك قريب من أفعال السجايا ، لذلك كانت أفعال تلك الصيغة
لازمة .

٣- أوزان الرباعى المزيد دالة فى مجملها على المطاوعة ، والمطاوعة من
دلالات البنية والصيغة ، والفعل المطاوِع ينقص عن المطاوَع درجة ،
لذلك فإن أفعال هذه الأوزان لازمة ، والفعل المطاوع لا يلزم وزنا
واحدا ، بل يشمل أوزانا كثيرة ، وبنى متعددة .

٤- الصيرورة قد تكون دلالة على معنى فى الفاعل نفسه ، فيكون الفعل لازما
نحو : أحصد الزرع ، وقد تكون دلالة على تصيير الفاعل إلى شىء
خارج عنه فيكون الفعل متعديا نحو : أقمت زيدًا وأقعدته .

٥- التضمين يؤدى إلى ازدواج الدلالة ، وهو وسيلة من وسائل جعل الفعل
المتعدى لازما ، وجعل اللازم متعديا .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٦- من دلالات الأفعال اللازمة : السجايا والأعراض ، والنظافة والدنس واللون والحلية ، وهذه الدلالات متعلقة بالفاعل ، وشاملة لأبنية كثيرة ، لذلك ذهب البحث إلى أن الأثر فى لزوم الفعل هنا للدلالة فقط .

٧- التعدية بالحرف تعنى إضافة حرف أو أكثر إلى بنية الفعل ، وهذا لا يجعل الفعل متعديا إلا مع دلالة معينة يدل عليها هذا التغيير ، كدلالة الهمزة على التصيير ، ودلالة الهمزة والسين والتاء على الطلب أو النسبة ، وهكذا .

٨- لابد من اجتماع الدلالة مع الحركة حتى يصير الفعل متعديا ، فيصحب تحويل حركة العين الدلالة على الغلبة ، وهكذا .

٩- حذف حرف الجر توسعا قياسا يكون مع الحروف المصدرية (أنْ - أنَّ - كى) وهذا يبين أثر الدلالة فى كون هذا الحذف من وسائل تعدى الفعل اللازم .

وبهذا يظهر أثر الدلالة واضحا فى أسباب لزوم الفعل ، وفى وسائل تعديته على حد سواء ، حيث إن الأثر الفاعل فى تلك الأسباب والوسائل قد يكون للدلالة منفردة ، أو لها مجتمعة مع تغيير البنية ، وفى وسيلة التعدية بالحذف ظهر أثر الدلالة من خلال توسيع دلالة الاقتضاء لتشمل المفعول به إلى جانب الفاعل ، كما أن حذف الجار قياسا كان مع حروف ذات دلالة خاصة هى الحروف المصدرية (أنَّ - أنْ - كى) .

وبهذا أرجو أن يكون البحث قد استطاع بيان أثر الدلالة فى علامات لزوم الفعل وأسبابه ، وفى وسائل تعديته ، فإن رزقنى الله التوفيق فهذا فضل منه وعطاء ، وإلا فقد بذلت الجهد ، والله من وراء القصد .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مراجع البحث

• **الأزهرى : الشيخ خالد بن عبد الله :**

- التصريح بمضمون التوضيح - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى بمصر .

• **الأشمونى : على بن محمد :**

- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك : (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى بمصر .

• **البيضاوى : ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر الشيرازى :**

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، طبعة مصورة عن المطبعة العثمانية سنة ١٣٠٥ هـ .

• **ابن الحاجب : أبو عمرو عثمان بن عمر :**

- الإيضاح فى شرح المفصل ، تحقيق الدكتور - موسى بناى العليلى - مطبعة العانى - بغداد ١٩٨٢م .

• **الحملاوى : الشيخ أحمد الحملاوى :**

- شذا العرف فى فن الصرف - مراجعة سعيد محمد اللحام - عالم الكتب - بيروت . لبنان - الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م .

• **ابن السراج : أبو بكر محمد بن السرى بن سهل :**

- الأصول فى النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلى - الرسالة - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .

• **سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر :**

- الكتاب . تحقيق عبد السلام هارون - دار القلم بالقاهرة ١٣٨٥ هـ .

• **الشلوبين : أبو على عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله :**

- التوطئة : تحقيق يوسف أحمد المطوع . دار التراث العربى بالقاهرة ١٩٧٣ م .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

• ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - دار التراث - الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
• العينى : بدر الدين العينى :
- شرح شواهد شرح الألفية ، بهامش شرح الأشمونى ، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى بمصر .
• الفارسى : أبو على أحمد بن عبد الغفار :
- الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب-تحقيق الدكتور - محمود محمد الطناحى - مكتبة الخانجى بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- المسائل المشكلة المعروفة بالغداديات . تحقيق صلاح الدين السنكاوى ، مطبعة العانى - بغداد ١٩٨٣م .
• ابن مالك : أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد :
- شرح الكافية الشافية . تحقيق عبد المنعم هريدى . مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى - مكة المكرمة ١٩٨٢م .
• محمد المختار محمد المهدى :
- تحقيقات وتنبيهات حول التعدى واللزوم- دار الرسالة للطباعة والنشر بالقاهرة .
• المراغى : أحمد مصطفى ، ومحمد سالم على :
- تهذيب التوضيح . الجزء الثانى : قسم الصرف ، الطبعة التاسعة - المكتبة التجارية الكبرى بمصر .
• المكودى : أبو زيد عبد الرحمن بن على بن صالح :
- شرح المكودى على ألفية ابن مالك . مطبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر الطبعة الثالثة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤م .
• ابن منظور : جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن أحمد - لسان العرب - تحقيق : عبد الله على الكبير وزميليه ، دار المعارف القاهرة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

• ابن هشام : أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد :
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . تحقيق عبد المتعال الصعيدى . مطبعة محمد على صبيح بالقاهرة - الطبعة الخامسة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد دار الأنصار بالقاهرة -الطبعة الخامسة عشرة ١٣٩٨ هـ-١٩٧٨م .
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب . دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى . بمصر .
• ابن يعيش : موفق الدين يعيش بن على بن يعيش :
- شرح المفصل - مكتبة المتنبى بالقاهرة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner